الاهمية الجيوسياسية لدول البلطيق في الاستراتيجية الروسية

أ.م.د أحمد حسن مجهول الحسناوي
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى/ العراق
البريد الالكتروني: ahmed.alhasnawi.@mu.edu.iq

THE GEOPOLITICAL IMPORTANCE OF THE BALTIC STATES IN RUSSIAN STRATEGY

Dr. Ahmed Hassan Majhool Al-Hasnawi
College of Education for Humanities / Al-Muthanna University / Iraq

E-mail : ahmed.alhasnawi.@mu.edu.iq

Abstract:

The research aims to highlight the geopolitical importance of the Baltic states in the Russian strategy; in order to understand the extent of Russian strategic privileges and interests in the Baltic states on the one hand, and the extent of the geopolitical challenges and risks posed by the Baltic states to Russia, especially after their independence from the former Soviet Union and the end of their membership in the Warsaw Pact and their accession to the European Union and NATO, which Russia describes as a real and direct enemy, on the other hand. The research reached a set of conclusions, including:

1- The Russian political approach presupposes the necessity of preserving Russian spheres of influence in the Baltic states as a means of increasing Russian geopolitical and geostrategic power.
2- Russia's new agenda in the Baltic states includes two main goals: First, increasing geo-economic dependence. Second, transforming the Baltic governments into agents of influence for Russia in the Euro-Atlantic institutions.

Keywords: Russia, the Baltic states, strategy, geopolitics.

المستخلص:

يهدف البحث الى إبراز الأهمية الجيوسياسية لدول البلطيق في الاستراتيجية الروسية؛ بغية الوقوف على حجم الامتيازات والمصالح الاستراتيجية الروسية في دول البلطيق من جانب، وحجم التحديات والمخاطر الجيوسياسية التي تشكلها دول البلطيق على روسيا لا سيما بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق وانهاء عضويتها في حلف وارسو وانضمامها الى عضوية الاتحاد الأوربي وحلف الناتو الذي تصفه روسيا بالعدو الحقيقي والمباشر من جانب آخر، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

1. يفترض النهج السياسي الروسي مسبقاً بضرورة الحفاض على مجالات النفوذ الروسي في دول البلطيق كوسيلة لتعاظم القوة الجيوسياسية والجيوستراتيجية الروسية.

2. تشتمل أجندة روسيا الجديدة في دول البلطيق على هدفين رئيسين: أولاً، زيادة الاعتماد الجغرافي الاقتصادي. ثانيا، تحويل حكومات البلطيق الى وكلاء نفوذ لروسيا في المؤسسات الأوربية الأطلسية.

3. لا تزال روسيا الى الآن تحكم قبضتها وتسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاع الطاقة في دول البلطيق، على الرغم من محاولات دول البلطيق إيجاد طرق بديلة للحصول على امدادات النفط والغاز، لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الصمود أمام الضغوط الروسية المختلفة، على الأرجح انها لم تصمد طويلا، لاسيما في ظل الصعوبات الكبيرة في وصول امدادات الطاقة واسعارها المرتفعة التي ادت الى تدهور الاوضاع بشكل كبير في الداخل البلطيقي.

الكلمات المفتاحية: روسيا، دول البلطيق، الاستراتيجية، الجيوسياسية .

المقدمـــة:

يرتبط تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الضخمة وفرص العمل السري للدول الكبرى بالتغيرات الجيوسياسية، ويتوقف على الأخيرة تقييم المخاطر والمصالح الجيوسياسية للدولة من خلال تقييم مناطق النفوذ الجغرافية خارج حدود الدولة وأهميتها الاستراتيجية وامكانية تحولها الى مصدر تهديد لأمنها واستقرارها في أي وقت، ولذلك أصبح المجال البحري أبرز ساحة الى جانب المجال الفضائي لتنافس القوى العظمى في العصرين الحديث والمعاصر، لاسيما في ظل المواجهة والحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة، والتي جعلت من دول البلطيق وبحر البلطيق محور المصالح الجيوسياسية والصراع، والتعبير عن ذلك بوضوح تفسره الأنشطة

الهجينة للدول الكبرى المتصارعة في منطقة بحر البلطيق. وهذا يسلط الضوء على أهمية الموقع الجغرافي لدول البلطيق والجزر التابعة لها، ومدى اعتماد الدول الكبرى على الموارد الأحفورية والبنية التحتية الهامة وطرق التجارة الآمنة التي تتمتع بها منطقة البلطيق، ورداً على الحرب ضد أوكرانيا والنشاط الروسي البحري القوي في بحر البلطيق، وضعت الدول الساحلية بقيادة حلف الناتو جيوشها في حالة تأهب قصوى لإيقاف التمدد الروسي نحو دول البلطيق والسيطرة على منطقة البلطيق بالكامل، في المقابل تجسدت سياسة روسيا الجديدة بضرورة تكثيف تواجدها العسكري الضخم في جيب كالينينغراد لإبراز القوة العسكرية الروسية في بحر البلطيق والدول المجاورة، وإيقاف توسع الناتو بجوارها الجغرافي وفرض سطوتها الجغرافية والعسكرية في بحر البلطيق؛ بغية استمرار الحفاظ على مجال نفوذها الجيوسياسي والجيواقتصادي في هذه المنطقة والسيطرة على الامكانات العسكرية لمنع التغيرات السياسية والاقتصادية الموالية للغرب، لاسيما بعد زيادة توسع الناتو بحوار روسيا، وتزايد الصراعات الروسية البلطيقية المتجمدة، التي أثرت بشكل كبير على العلاقات بين روسيا ودول البلطيق بشكل خاص، وروسيا والاتحاد الأوربي وتفاعلهما بما يسمى بمنطقة الجوار المشترك بشكل عام.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات الآتية: ما الأهمية الجيوسياسية لدول البلطيق في المنظور الاستراتيجي الروسي؟ وما استراتيجية روسيا وأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والثقافية والعسكرية في دول البلطيق؟ ما التحديات التي تواجها الاستراتيجية الروسية في دول البلطيق؟ كيف ستكون استراتيجية روسيا المستقبلية في دول البلطيق؟ جميع هذه التساؤلات سيجيب عليها البحث وفقاً لرؤية تحليلية جيوسياسية .

فرضية البحث:

يفترض البحث أن لدول البلطيق أهمية كبيرة في استراتيجية روسيا بوتين، لاسيما بعد زيادة الوعي الروسي بأهمية مجال مابعد الاتحاد السوفيتي في الاستراتيجية الروسية الجديدة التي أخذت تنظر الى دول البلطيق على أنها جزء من مجال روسيا الحيوي، تحولت الى عدو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانفراط حلف وارسو وانضمامها الى عضوية الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي الذي تصفه روسيا بالعدو الرئيس، هذا الأمر يحد من قدرات روسيا ورغبتها في أن تكون قوة عالمية كبرى؛ نظراً للموقع الجغرافي الاستراتيجي الحيوي الذي تتمتع به هذه الدول ومنطقة البلطيق في الكامل، وأهميتها الجيواقتصادية

لروسيا كونها أكبر مستورد لإمدادات الطاقة من النفط والغاز الروسي على مستوى العالم وسوق عالمية لتصريف منتجات الطاقة الروسية عبر بنيتها التي تسيطر عليها شركة غاز بروم الروسية، فضلاً عن دورها الجيوستراتيجي كمناطق عبور (منطقة رأس الجسر) التي تربط الشرق بالغرب، وأثر ذلك في العلاقات الدولية. كذلك أهميتها السياسية والامنية لروسيا بوصفها عمق استراتيجي وجدار عازل يمنع التصادم المباشر بين روسي وحلف الناتو الذي أخذ يتوسع بقوة في جوار روسيا الجغرافي، جميع هذه المزايا وغيرها جعلت من دول البلطيق ذات أهمية جيوسياسية كبيرة في الاستراتيجية الروسية الجديدة.

منهج البحث:

انطلاقاً من تساؤلات مشكلة البحث وفرضيته، اعتمد الباحث على المنهج التأريخي للوقوف على جذور العلاقات الروسية البلطيقية وتحديد المصالح الروسية السابقة في دول البلطيق قبل استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق وانضمامها الى عضوية الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو بغية تفسير وتحليل أسباب التحول في الاستراتيجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وحجم المخاطر والمصالح الروسية الحالية في دول البلطيق التي تدفع روسيا للتمسك بهذه الدول الثلاثة كمجال حيوي لها، فضلا عن استخدام منهج تحليل القوة لتحليل وتفسير امكانات روسيا وقدراتها وأبعاد استراتيجيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والعسكرية في دول البلطيق، وتحديد التحديات التي تعيق نجاح الاستراتيجية الروسية في هذه الدول والمنطقة.

حدود البحث:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة (1918 ــ 2024)، أي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عندما كانت دول البلطيق تقع تحت وطأة الاحتلال السوفيتي والألماني الى الوقت الحاضر. أما الحدود المكانية فتمثلت بالموقع الجغرافي لدول البلطيق، إذ تقع جغرافياً في شمال شرق أوروبا، يحدها من الغرب والشمال بحر البلطيق، ومن الشرق روسيا، ومن الجنوب الشرقي بيلاروسيا ، ومن الجنوب الغربي بولندا وجزء من روسيا. خريطة (1) .

خريطة (1)

الموقع الجغرافي لدول البلطيق

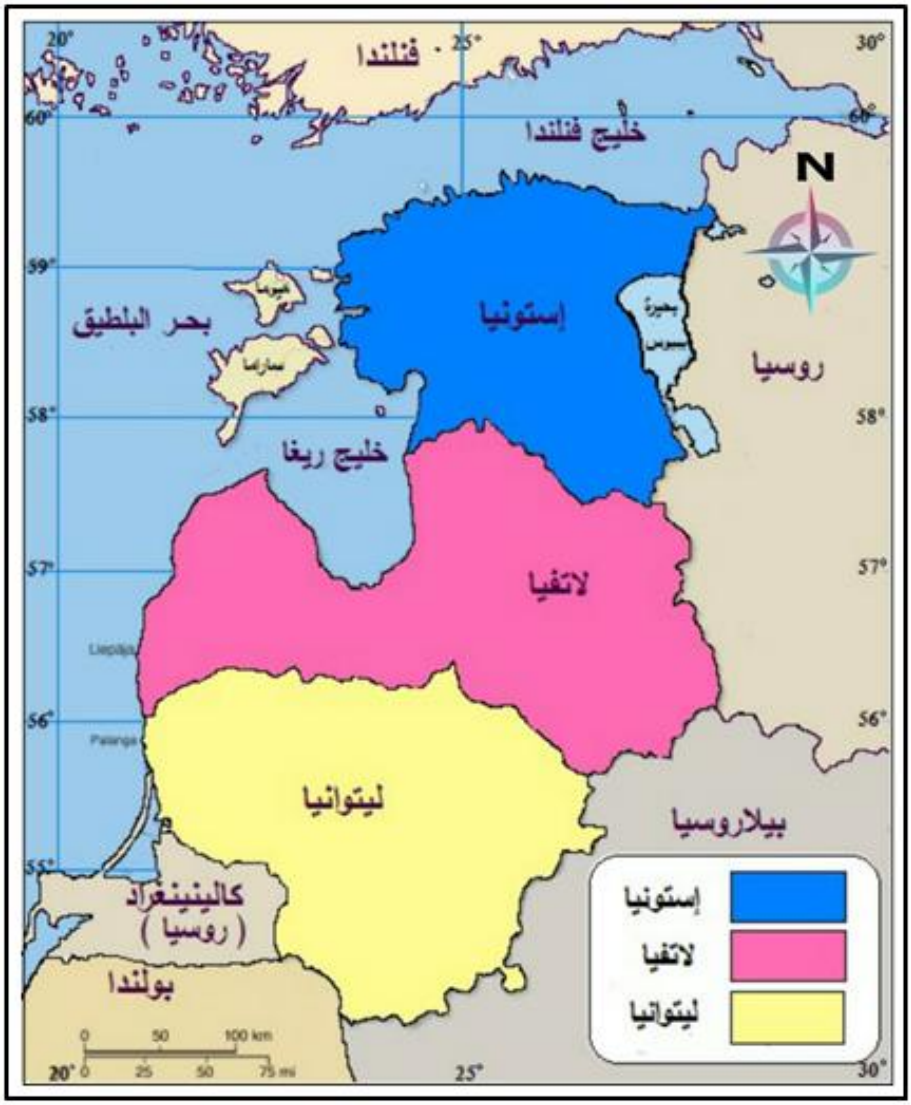

Source: Bengt Nyman, Political Map of Baltic States, Available online at: https://www.nationsonline.org/oneworld/map/Baltic-states-map.htm

هيكلية البحث:

قُسم البحث على مطلبين، تناول المطلب الأول (الأهمية الجغرافية والتاريخية لدول البلطيق)، لبيان الثقل الجغرافي والتاريخي لهذه الدول، واستعرض المطلب الثاني (استراتيجية روسيا ومصالحها في دول البلطيق) وتناول بالدراسة والتحليل الأبعاد السياسية والامنية والاقتصادية والعسكرية لاستراتيجية روسيا في دول البلطيق. واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات .

المطلب الاول : الأهمية الجغرافية والتاريخية لدول البلطيق :

أولاً : جغرافية دول البلطيق:

1. الموقع الجغرافي:

تحظى دول البلطيق بأهمية جيوسياسية كبيرة في الاستراتيجية الروسية؛ نظراً لموقعها الجغرافي المميز على بحر البلطيق، إذ تقع هذه الدول الثلاثة (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) جغرافياً في منطقة بحر البلطيق شمال شرق أوروبا، تحديداً على الشواطئ الشرقية لبحر البلطيق. يحدها من الغرب والشمال بحر البلطيق، وهو ما يعطي المنطقة اسمها، ومن الشرق روسيا، ومن الجنوب الشرقي بيلاروسيا، ومن الجنوب الغربي بولندا وجزء من روسيا **(Encyclopædia Britannica, 2024)** هذا الموقع الجغرافي المميز جعلها تحتل أهمية استراتيجية بالغة في التفكير الاستراتيجي الحديث والمعاصر للدول الكبرى، ليس بالحدود السياسية، والمزايا الاقتصادية والتجارية لهذه الدول فحسب بل بحدود محيط منطقة البلطيق بأكملها.

ففي المنظور الجيوسياسي ركز هالفورد ماكيندر في نظريته قلب الارض على منطقة الهارتلاند كخطوة مؤقته نحو الهيمنة على العالم، ذكر أيضاً أن من يحكم أوربا الشرقية يسود على هارتلاند، والذي يحكم هارتلاند يسود على الجزيرة العالمية، والذي يحكم الجزيرة العالمية يسود العالم، ولأن دول البلطيق تقع في أوربا الشرقية وجزء لا يتجزأ من الهارتلاند تصارعت القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة في الغرب وروسيا في الشرق لفرض نفوذها في دول أوربا الشرقية، فهناك قلق روسي من سيطرة الولايات المتحدة على هذه المنطقة التي تعتبرها جزء من مجالها الحيوي، الأمر الذي دفع موسكو برد حاسم على توسع الناتو في المنطقة وغزو أوكرانيا لتعزيز نفوذها العسكري ونشر أساطيلها العسكرية في البحر الأسود والبحر الابيض المتوسط، الى جانب قربها من بحر البلطيق **(Dalaklis Dimitrios, 2015)**

أما بالنسبة لنظرية القوة البحرية للأمريكي ألفير ماهان الذي يرى أنه لا يمكن اعتبار أي دولة قوة عالمية إذا لم تكن قواتها البحرية قوية وكافية بما يكفي لتعزيز قوتها ووجودها في جميع انحاء العالم، وأن هدف القوة البحرية يجب أن يكون بالسيطرة على الطرق البحرية، وبموجب هذه النظرية فإن أحد أهم أهداف روسيا هو استعادة السيطرة على الدول التي كانت جزء من الاتحاد السوفيتي السابق وفقاً لحلف وارسو، لا سيما بعد انضمام معظم هذه الدول الى عضوية الاتحاد الاوربي وحلف الناتو، وتوسع الناتو بشكل غير مسبوق في المنطقة، والذي تصفه موسكو بأنه محاولة لمنع روسيا من استخدام منطقة البحر الأسود من أجل ابراز قوتها البحرية المتجددة؛ لأن الوصول الى البحار الدافئة هو هدف عالمي بعيد المدى لروسيا، لاستعادة

مكانتها كقوة عظمى في المنطقة، ولذلك تحاول الولايات المتحدة منع روسيا من تحقيق أهدافها، من خلال الدعم الذي تقدمه لأوكرانيا ودول البلطيق الموالية لها والمعادية لروسيا **(IBID, 2015)**

وفي نموذج المواجهة السياسية بين الحضارات الذي أسسه عالم السياسة الأمريكي صموئيل هنتنغتون لم تكن منطقة البلطيق ودول البلطيق بعيدة عن تنافس الدول الكبرى، فقد توقع هنتنغتون أن الصدام سوف يحدث في أوكرانيا، وكان يرى أن هذه المنطقة الهشة هي الأكثر مرونة في مواجهة الصراع بين الاطراف الدولية القوية، كما توقع أن دول الاتحاد السوفيتي السابق القريبة من أوكرانيا ومن بينها دول البلطيق لن تكون بعيدة عن أهداف روسيا في استعادة السيطرة على هذه المنطقة بالكامل **(Kondratenko, 2016, p. 104)**

من ذلك يتضح أن دول البلطيق تتميز بموقع جغرافي استراتيجي غاية في الأهمية؛ نظراً لإشرافها على بحر البلطيق الذي شغل اهتمام أصحاب النظريات الاستراتيجية القديمة والحديثة في العالم، الأمر الذي جعلها تحتل حيزاً كبيراً في السياسة العالمية من جهة، والاقليمية من جهة أخرى، ومحط أنظار الدول الكبرى المتنافسة على الهيمنة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إذ تنظر الأخيرة لدول البلطيق على أنها جزءاً لا يتجزأ عن مجالها الحيوي، وعمق استراتيجي لها، أي جدار عازل يمنع وصول خطر القوى الغربية الى أراضيها، ويحد من الصدام المباشر بين القوتين العالميتين، فضلاً عن الأهمية الجيواقتصادية لهذه الدول في بناء الاقتصاد الروسي، فالموقع الجغرافي منحها ميزة رأس الجسر الذي يربط اقتصادات الشرق بالغرب .

2. المساحة :

تبلغ مساحة دول البلطيق الثلاثة مجتمعة (175,019كم2)، تشغل استونيا(45,400 كم2)، بنسبة (25,9%) من اجمالي المساحة الكلية، في حين تشغل لاتفيا (64,590 كم2)، بنسبة (36,9%)، بينما شغلت ليتوانيا (65,200 كم2)، بنسبة (37,2%) من اجمال المساحة الكلية للدول الثلاثة، وبذلك تحتل ليتوانيا المرتبة الأولى كأكبر مساحة، وتأتي لاتفيا بالمرتبة الثانية، فيما تحتل استونيا المرتبة الثالثة والاخيرة كأصغر مساحة بين دول البلطيق **(Adria, 2021, p. 17)** وبالنسبة لأهمية مساحة دول البلطيق في قوة الدولة من الناحية الجغرافية السياسية وفقاً لتصنيفي باوندز ودبليه، فأنها تقع ضمن فئة (الدول صغيرة

الحجم) في التصنيفين بمجموع مساحة الدول الثلاثة مجتمعة كدولة واحدة، بينما تقع كل واحدة من هذه الدول منفردةً بحجم مساحتها ضمن فئة (دول صغيرة) وفقاً لتصنيف دبليه، وفئة (دول صغيرة جداً) وفقاً لتصنيف باوندز.

في المنظور الجيوسياسي فإن المساحة التي تتمتع بها دول البلطيق مجتمعة أو منفردة، غير ذات أهمية جيوسياسة في بناء قوة الدول الثلاثة في ظل وجود جيران أقوياء، فهي مساحة صغيرة لا تعطي عمق استراتيجي لهذه الدول (ميزة الدفاع في العمق) ويسهل اجتياحها في حال تعرضت لعمليات غزو خارجي.

3ـ الموارد المعدنية :

تمتلك دول البلطيق مجموعة من الموارد المعدنية المتشابهة؛ نظراً لتشابه الجيولوجيا في هذه الدول الثلاثة، وقد تم اكتشاف (17) نوع من الموارد المعدنية بدرجات متفاوتة، ففي ليتوانيا تسعة أنواع هي:(الحجر الجيري والدولوميت والرمل والحصى والطين والمارل الطباشيري والخُثَّ والسابروبيل والزيت) قيد الاستغلال. الأكثر قيمة فيها هو الحجر الجيري والدولوميت والخُثَّ والنفط مع إمكانات هائلة من الأنهيدريت التي لا تزال تنتظر دورها. في لاتفيا، يعد (الخُثَّ والحجر الجيري وصخور الجبس) من بين موارد الأراضي الأكثر قيمة، وأهم ثلاثين رواسب من (الصخور الجبسية والحجر الجيري والدولوميت والطين ورمل الكوارتز والحصى والرمل والحجر والسابروبيل مدرجة في قائمة الرواسب المعدنية ذات أهمية وطنية). أما في استونيا، اشتملت على معادن (الصخر الزيتي والخُثَّ والصخور البلورية والحصى والرمل والطين والدولستون والحجر الجيري والفوسفوريت والطين البحري)، وتتصدر ليتوانيا مجال استخراج الدولوميت، في حين تستخدم إستونيا الحجر الجيري بشكل فعال وبكميات أكبر من جيرانها، بينما يضاعف استخراج الحصى في ليتوانيا بكميات أكبر من جيرانها. أما موارد الطاقة، فتقتصر على النفط المستخرج من الحجر الزيتي، ورواسب النفط التي اكتشفت مؤخراً في بعض المناطق البحرية، وهذه الموارد قليلة جداً لا تسد الاحتياجات المحلية لهذه الدول **(Mantas Makulavičius and Henrikas Sivilevičius, 2021)**

من ذلك يتضح أن دول البلطيق تفتقر الى كثير من المعادن الاستراتيجية التي تدخل في الصناعة في مقدمتها موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، هذين المعدنين الذين يعدان من أهم الموارد الاستراتيجية في العالم؛ نظراً لزيادة الطلب عليهما في مختلف مجالات الحياة ولاسيما في مجال الصناعات الكيمياوية، فضلاً عن استخدامهما الانساني الضروري في مجال الطهي والتدفئة وغير ذلك، ولذلك خضعت دول البلطيق للتبعية الجغرافية السياسية والاقتصادية الروسية في هذا الجانب بسبب اعتمادها المتزايد على امدادات الطاقة الروسية.

4ـ حجم السكان ونموهم وتركيبهم القومي :

تبدأ القوة الحقيقية للدولة من حجم سكانها؛ بوصفه القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها البناء السياسي والاقتصادي، ومن خلال تحليل بيانات جدول (1) يتضح أن دول البلطيق الثلاثة تتميز بحجم سكاني صغير مقارنةً بدول جوارها، إذ بلغ عدد السكان في استونيا (1,332,000، 1,315,000، 1,327,000، 1,305,000، 1,275,000) ألف نسمة للسنوات (2010، 2015، 2020، 2025، 2030) حسب الترتيب، بمعدل نمو بلغ (0,2−، 0,1، 0,3−، 0,4−)، في حين بلغ عدد السكان في لاتفيا (2,119,000، 1,998,000، 1,886,000، 1,797,000، 1,717,000)، بمعدل نمو بلغ (1,1−، 1,1−، 0,9−، 0,9−) حسب الترتيب للسنوات نفسها، أما في ليتوانيا، بلغ عدد السكان(3,142,000، 2,932,000، 2,722,000، 2,589,000، 2,479,000)، بمعدل نمو بلغ (1,2−، 1,4−، 0,9−، 0,9−) حسب الترتيب للسنوات نفسها.

جدول (1) تطور حجم السكان ونموهم في دول البلطيق للمدة (2021 ـ 2025) بـ (ألف نسمة) .

الدولة / العام	2010	2015	2020	2025	2030
استونيا	1,332,000	1,315,000	1,327,000	1,305,000	1,275,000
معدل النمو	2015 – 2010	2020 – 2015	2025 – 2020	2030 – 2025	
	-0,2	0,1	-0,3	-0,4	
لاتفيا	2,119,000	1,998,000	1,886,000	1,797,000	1,717,000
معدل النمو	2015 – 2010	2020 – 2015	2025 – 2020	2030 – 2025	
	-1,1	-1,1	-0,9	-0,9	
ليتوانيا	3,124,000	2,932,000	2,722,000	2,589,000	2,479,000
معدل النمو	2015 – 2010	2020 – 2015	2025 – 2020	2030 – 2025	
	-1,2	-1,4	-0,9	-0,9	

Source: World population prospects the 2019 Revision, Department of Economic Social affairs, population division, Volume1:comprehensive Tables:A9,A12, pp30,52.

من ذلك يتضح أن جميع دول البلطيق ذات حجم سكاني صغير، فضلاً عن أن هناك تبايناً واضحاً في حجم السكان ومعدلات النمو بين هذه الدول الثلاثة، إذ تأتي ليتوانيا بالمرتبة الأولى كأكبر حجم سكاني بين دول البلطيق الثلاثة، بلغ عدد سكانها (2,722,000) نسمة عام 2020، بينما تأتي لا تفيا بالمرتبة الثانية بلغ عدد سكانها(1,886,000) نسمة للعام نفسه، واستونيا بالمرتبة الأخيرة بلغ عدد سكانها(1,327,000) نسمة للعام نفسه، كما يلاحظ أن معدل النمو السكاني في جميع دول البلطيق الثلاثة متذبذب وضعيف وسلبي جداً آخذ في اتجاه التراجع الديمغرافي في المستقبل، وهذا يدل أن قاعدة الهرم السكاني في هذه الدول مدببة نسبة صغار السن من الاطفال للفئة (0 ـ 14) صغيرة جداً، بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وأن

الدول الثلاثة غير فتية ترتفع فيها نسبة الشيخوخة من فئة كبار السن (65 سنة فأكثر)، وتقل فيها فئة متوسطي السن (15 ـ 64)، وهي الفئة النشطة اقتصادياً القادرة على اعالة الفئتين السابقتين، ولذلك فإن دول البلطيق تعاني من ضعف في قوة الدولة من الناحية الجغرافية السياسية، ووفقاً لمؤشر التهرم العالمي؛ وذلك بسبب قلة السكان فيها من فئة صغار السن، ويطلق عليها اليوم تسمية دول كبار السن، ما يجعلها عرضة لخطر الغزو العسكري في أي وقت في ظل وجود جيران أقوياء في مقدمتهم روسيا .

ولبيان أثر الحجم السكاني في الوزن الجيوبوليتيكي لدول البلطيق، ومدى انعكاس ذلك على أهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية في منطقة بحر البلطيق وشرق أوربا، وتحديد علاقاتها وتحالفاتها مع الدول الكبرى لابد من دراسة الوزن الجيوبوليتيكي لكل دولة على حدة وبيان انحدارها الجيوبوليتيكي بالنسبة لدول جوارها الجغرافي، إذ يتبين من خلال تحليل معطيات جدول (2) أن دول البلطيق تعاني ضغطاً سكانياً وجيوبوليتيكياً كبيراً؛ نظراً لصغر حجم سكانها مقارنةً بالحجم السكاني الكبير لدول جوارها الجغرافي، إذ تأتي استونيا بالمرتبة الأخيرة من حيث الوزن الجيوبوليتيكي للسكان، وهذا يعني من الناحية الجيوسياسية أنها دولة ضعيفة جداً؛ نظراً لارتفاع نسبة الضغط السكاني الذي تشكله دول جوارها عليها، والتي بلغت (911 :1)، وذلك لأن كل (1نسمة) من سكان استونيا تقابله (911 نسمة) من سكان دول جوارها، بينما جاءت لاتفيا بالمرتبة الثانية، إذ بلغ انحدارها الجيوبوليتيكي (1:802)، في حين احتلت ليتوانيا المرتبة الثالثة من حيث التصنيف، بلغ انحدارها الجيوبوليتيكي (1:17)، وهذا يعني أنها تعاني ضغطاً سكانياً وجيوبوليتيكياً أقل من دول جوارها الجغرافي مقارنة باستونيا ولاتفيا؛ وذلك بسبب حجم سكانها الذي يفوق سكان استونيا ولاتفيا بقليل، ولذلك فإن دول البلطيق وفقاً لانحدارها الجيوبوليتيكي هذا ليست بعيدة عن الخطر الذي يمكن أن تتعرض له من قبل دول جوارها الجغرافي في أي وقت. كما بين لنا الجدول أن روسيا لا تعاني ضغطاً سكانياً ذات قيمة تذكر من دول جوارها مقارنة ببقية الدول في الجدول بسبب حجم سكانها الكبير الذي منحها قوة جيوسياسية وجيواقتصادية كبيرة في المنطقة .

جدول (2) الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان دول البلطيق مقارنة بدول جوارها الجغرافي لعام 2024بـ (ألف نسمة)

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد دول الجوار لكل دولة	مجموع سكان دول الجوار	معدل الانحدار(*) الجيوبوليتيكي
استونيا	1,258,000	2	1,147,226,000	1: 911

(•) يستخرج معدل الانحدار الجيوبوليتيكي من قسمة مجموع سكان دول الجوار الجغرافي على عدد سكان الدولة، وكلما كان الناتج أقل من (1 عدد صحيح) كلما كانت الدولاة لا تعاني جيوسياسياً من ضغط سكان دول جوارها عليها والعكس صحيح .

لاتفيا	1,827,000	3	1,466,479,000	1: 802
ليتوانيا	2,801,000	3	48,830,000	1: 17
بيلاروسيا	9,404,000	5	1,538,843,000	1:163
روسيا	1,453,990,000	12	1,588,149,000	1: 1,09

Source: World population prospects the 2019 Revision, Department of Economic Social affairs, population division, Volume1:comprehensive Tables:A18, pp106,110.

أما بالنسبة للتركيب القومي (الأثنوغرافي) لسكان دول البلطيق ، فمن خلال تحليل بيانات جدول (3) يتضح أن عدد كبير من الأقليات ذات الأصول الروسية تعيش في دول البلطيق، خاصة في لاتفيا استونيا، إذ سجلت لاتفيا أعلى نسبة مئوية من المواطنين اللاتفيين ذات الأصول الروسية بلغت (30%)، في حين جاءت استونيا بالمرتبة الثانية بنسبة (26%)، بينما احتلت ليتوانيا المرتبة الأخيرة بنسبة (6%)، هذا التعدد القومي في دول البلطيق يعد عامل ضعف في قوة الدولة وبنائها السياسي والاقتصادي من الناحية الجيوسياسية؛ لعدم وجود تجانس اجتماعي بين هذه القوميات المتعددة، ولأن البلطيقيين ذات الأصول الروسية يشكلون نسب كبيرة في سكان دول البلطيق سمح ذلك لروسيا استخدام عامل الأقليات العرقية الروسية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدول البلطيق تحت عناوين مختلفة، وقد ساعدتها انشطتها الاعلامية وبعض الشخصيات السياسية والاحزاب المعارضة للحكومات البلطيقية على توسيع نفوذها الجيوسياسي والجيواقتصادي في هذه الدول .

جدول (3) التركيبة العرقية لسكان دول البلطيق وفقاً للتعدادات الوطنية الأخيرة

استونيا تعداد عام 2000	الأصل العرقي %	لاتفيا تعداد عام 2000	الأصل العرقي %	ليتوانيا تعداد عام 2001	الأصل العرقي %
الاستونيون	68	اللاتفيون	58	الليتوانيون	84
الروس	26	الروس	30	البولنديون	3
الأوكرانيون	2	البيلاروسيون	4	الروس	6
البيلاروسيون	1	الأوكرانيون	3	البيلاروسيون	1
أخرى	3	أخرى	5	أخرى	2
المجموع	100	—	100	—	100

Source: Vadim Poleshchuk & Boris Tsilevich, The Baltic States before EU Accession: Recent Developments in Minority Protection, European Yearbook of Minority Issues Vol 2, 2002, p283 .

ثانياً : موجز تاريخ العلاقات الروسية البلطيقية :

كانت دول البلطيق تقع تحت وطأة الاحتلال السوفيتي الأول حتي نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، لكن نهاية الحرب أتاحت فرصة سانحة لدول البلطيق للقيام بثورات شعبية استغلتها بنجاح لتحقيق الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام 1940 ، لكنها سرعان ما وقعت مجدداً تحت وطأة الاحتلال الجيرماني خلال المدة (1941 ـ 1944)، عمل النظام السوفيتي على حرمان دول البلطيق من نخبها السياسية والفكرية والتجارية، وذلك بسجن أو ترحيل نحو (90 ألف شخص) من استونيا و(200 ألف) من لاتفيا و (300 ألف) من ليتوانيا الى معسكرات العمل، وقد مات الكثير منهم بسبب التعذيب أو المجاعة أو الاعدام، وفر عشرات الآلاف أو تم ترحيلهم الى الدول الغربية في سنوات ما بعد الحرب، ولكن استمرت المقاومة الشرسة لاستونيا وليتوانيا ولاتفيا للاحتلال السوفيتي لتصبح هذه الدول أول جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي تعلن استقلالها في مطلع التسعينيات **(Kestutis Paulauskas, 2006, pp. 6,7)**

تميزت العلاقات الروسية البلطيقية ببعض الخصائص المميزة أولاً: التفاوت النسبي والهيكلي في القوة، ثانياً: لم تنسجم روسيا أبداً مع استقلال دول البلطيق، ثالثا: تستند العلاقات بينهما على القرب الجغرافي والموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول البلطيق، والماضي المشترك، هذا الأخير يعطي الكثير من الأسباب لخوف دول البلطيق من جارهم الكبير روسيا؛ ذلك أن السياسة التقليدية لروسيا متأصلة في تأثيرها التاريخي والثقافي في دول البلطيق **(Janina Sleivyte, 2008, p. 32)** لذلك استغلت دول البلطيق الأوضاع السيئة التي تمر بها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في 26/ ديسمبر/1991 وطالبت بالانفصال، فأصدر مجلس السوفييت الأعلى الاعلان رقم (H–142)، أعلن فيه الرئيس الروسي السابق يلتسين الاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وفي عام 1994 تقدمت ليتوانيا بطلب رسمي للحصول على عضوية الناتو تبعتها لاتفيا واستونيا بعد مدة وجيزة، وأصبحت العلاقات بين روسيا ودول البلطيق عاصفة عندما أعلنت تالين وريغا وفيلنيوس رغبتها في الانضمام الى عضوية الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي، ومع ذلك، فإن انسحاب القوات الروسية لا يعني أن روسيا تخلت عن تكثيف جهودها للتأثير على السياسات الخارجية والدفاعية والأمنية لدول البلطيق، وفي عام 1998 وقعت ادارة الرئيس الامريكي كلينتون على ميثاق دول البلطيق والولايات المتحدة، والذي اعلن الدعم الامريكي الكامل لانضمام دول البلطيق الى حلف الناتو **(Kestutis Paulauskas, 2006, pp. 8,9)** ومع ذلك لم يستطع قادة البلطيق الانضمام الى مجتمع أوربي أطلنطي إلا بعد إطلاق سياسة الأمن والدفاع الأوربية الأكثر استقلالية في عام 1999 وبداية عام 2000، والتي جعلت من الاتحاد الأوربي فاعلاً دفاعياً قوياً على الساحة الدولية، وبعد تزايد أهمية المنطقة بالنسبة للاتحاد الأوربي ظهر تنافس كبير بين روسيا والاتحاد الأوربي على النفوذ في المنطقة **(Friedrich-Ebert-Stiftung, 2007, p. 22)**

الاهمية الجيوسياسية لدول البلطيق في الاستراتيجية الروسية

أ.م.د أحمد حسن مجهول الحسناوي

في عام 2004 أصبحت دول البلطيق أعضاء في كل من الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي، ومنذ ذلك الوقت بدأت التحديات الروسية تظهر وسادت التوترات في العلاقات بين روسيا ودول البلطيق من جانب وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من جانب أخر تجسدت في سياسة روسيا الجديدة تجاه دول البلطيق، والتي تصدرتها قضايا الاقليات الروسية في لاتفيا واستونيا، والانتقال الى منطقة كالينينغراد، فضلاً عن سياسة الطاقة الروسية **(Kestutis Paulauskas, 2006, p. 3)** وفي عام 2008 تدهورت العلاقات بين روسيا ودول البلطيق على أثر الاجتياح العسكري الروسي لجورجيا، إذ أدانت دول البلطيق الثلاثة سياسة روسيا التوسعية، وطالبت الاتحاد الأوربي وحلف الناتو بوضع حد لسياسة بوتين، على أثر ذلك أوقف الناتو التعاون مع روسيا، وبقيت العلاقات متوترة بين روسيا ومجلس الناتو على الرغم من قيام الطرفين بعقد كثير من الاجتماعات واللقاءات للعمل كشركاء لكن جميع هذه اللقاءات لم تسفر عن تحسن العلاقات وتخفيف حدة التوترات بين روسيا والناتو، من جانب وبين روسيا ودول البلطيق من جانب آخر **(Elena Temelkovska-Anevska, 2017, p. 156)**

وفي مارس/ 2014، تفاقمت حدة التوترات والاتهامات السياسية بشكل غير مسبوق بين روسيا ودول البلطبق والناتو؛ وذلك بسبب الغزو العسكري الروسي لشبه جزيرة القرم الأوكرانية وضمها لروسيا، واستمر التوتر في العلاقات حتى 24/فبراير/ 2022، عندما قامت روسيا بغزو عسكري واسع النطاق لأوكرانيا، عندها شعرت دول البلطيق بالخطر الحقيقي، وشككت بقدرة الاتحاد الأوربي على حمايتها من التهديد الروسي، فقامت بتقديم مختلف أنواع الدعم لأوكرانيا لاستمرار صمودها ضد ما وصفوه بالعدوان الروسي؛ لاعتقادها بأن مصير أوكرانيا مرتبط بشكل مباشر بمصير دول البلطيق **(Leon Hartwell, December 2022, pp. 6,7)** ولذلك تدفع دول البلطيق ثمناً باهضاً اليوم من حيث التكاليف السياسية والاقتصادية، وتخصيص مبالغ كبيرة جداً من ميزانياتها السنوية لأغراض الدفاع وشراء المعدات العسكرية على حساب توسيع المشاريع الاقتصادية والتنموية وتحسين حياة السكان، فقد انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول من (5,9%)، عام 2021 الى (1,6%) عام 2022، ثم الى

(0,4%)عام 2023، والى (3,3%) عام 2024، حسب توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي **(Group, 2022, p. 1)**

من ذلك فإن للسجل التاريخي بين روسيا ودول البلطيق أهمية كبيرة في علاقاتهما، وفي تصورات النخب السياسية البلطيقية وعدم ثقتها باستراتيجيات الجار الكبير روسيا إزاء دول البلطيق، إذ كان لدرجة التوتر بين روسيا والولايات المتحدة تأثيراً كبيراً على العلاقات الروسية البلطيقية، وعندما زاد التوتر ازداد ضغط روسيا على دول البلطيق أيضاً، مما أدى الى تدهور العلاقات المتبادلة بينهما، وبالتالي فإن دول البلطيق الثلاثة الى وقتنا الحاضر لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الصمود أمام الضغوط الروسية المختلفة.

المطلب الثاني : استراتيجية روسيا ومصالحها في دول البلطيق :

إن لروسيا أجندة ومصالح جيوسياسية نشطة جداً في دول البلطيق تهدف الى التأثير على سياسات هذه الدول، وتشتمل هذه الأجندة على تدابير ذات أبعاد سياسية مثل:(تمويل الأحزاب السياسية وحركات الأقليات وارسال خبراء العلاقات العامة لتقديم المشورة في الحملات الانتخابية، وأخرى ذات أبعاد اقتصادية مثل: امكانية ممارسة الضغط الاقتصادي على حكومات البلطيق من خلال الوجود الروسي الساحق في قطاع طاقة البلطيق، فضلاً عن استخدام بعض الاجراءات ذات الابعاد العسكرية لتهيئة الظروف المناسبة لتموضع القوات العسكرية الروسية والتأهب للقيام بحركة عسكرية هجومية بأسرع وقت ممكن، وأخيراً استخدام بعض اجراءات القوة الناعمة الخاصة ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والايديولوجية من خلال التأثير الثقافي والايديولوجي في المجتمع البلطيقي عبر وسائل الاعلام ووسائل الترفيه الروسية **(Kestutis Paulauskas, 2006, p. 11)** ويمكن إبراز استراتيجية روسيا في دول البلطيق من خلال تحليل جميع هذه الأبعاد والأهداف الجيوسياسية الروسية المعبرة عن مستويات التفكير الاستراتيجي الروسي في دول البلطيق وهي كالآتي:

أولاً ـ الأبعاد السياسية والأمنية :

تميزت العلاقات بين روسيا ودول البلطيق بالتباين الكبير في القوة، سمح هذا لروسيا بفرض أجندتها السياسية ومعاملة دول البلطيق على أنها مساحة طبيعية لتوسيع قوتها الجيوسياسية، تهدف الاجراءات والمصالح الجيوسياسية الروسية في دول البلطيق في المقام الأول الى تقويض استقلالية القرارات السياسية للأخيرة، أي إضعاف قوتها الهيكلية، إذ يفترض النهج السياسي الروسي مسبقاً بضرورة الحفاض على مجالات النفوذ الروسي في دول البلطيق كوسيلة لتعاظم القوة الروسية، مما يفتح الباب أمام اختراق روسيا للعمليات الاقتصادية والسياسية للدول المجاورة **(Janina Sleivyte, 2008, pp. 32-35)** بعد وصول

الاهمية الجيوسياسية لدول البلطيق في الاستراتيجية الروسية

أ.م.د أحمد حسن مجهول الحسناوي

الرئيس بوتين الى الحكم أجبرت التغيرات في ميزان القوى العالمي روسيا على تعديل خططها الجيوستراتيجية، إذ تشتمل أجندة روسيا الجديدة في دول البلطيق على هدفين رئيسين: أولاً، زيادة الاعتماد الجغرافي الاقتصادي. ثانيا، تحويل حكومات البلطيق الى وكلاء نفوذ لروسيا في المؤسسات الأوربية الأطلسية. إذ تسعى روسيا باستمرار الى الهيمنة بشكل مباشر على قطاعات الطاقة في دول البلطيق من خلال التحكم في القضايا المهمة استراتيجياً في أنظمة الطاقة الخاصة بها؛ لأنها تعتقد بأن هذا النوع من الهيمنة سيؤدي الى اندماج دول البلطيق ودول أوربا الوسطى والشرقية في نظام الطاقة الروسي، هذا الاعتماد سيسمح لروسيا بالنهاية تحويل دول البلطيق الى منطقة جيوسياسية عازلة ضد الولايات المتحدة والدول الأطلسية الأخرى في أوربا الغربية **(IBD, pp. 32-40)** وكجزء من العمليات المختلطة في زمن السلم وحرب المعلومات، استخدمت روسيا أدوات القوة الناعمة لتحقيق أجنداتها السياسية في دول البلطيق من خلال الحفاظ على استمرار تأثير المعلومات على الأقليات الناطقة بالروسية، واستخدام وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل الإعلام عبر الإنترنت، وكلاهما أكثر تأثيراً في الروس البلطيقيين من اللغة الوطنية. لا سيما القنوات الإعلامية الروسية في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وتبرز ذروة هذا التأثير في لاتفيا. ففي أغسطس 2019 كانت قناة البلطيق الأولى باللغة الروسية ثاني أكثر القنوات التلفزيونية شعبية على مستوى الدولة، أي ليس فقط بين العرقيين الروس ولكن بين السكان ككل **(Rácz, 2021, p. 16)** ولذلك قامت دول البلطيق بطرد مجموعة من الدبلوماسيين والصحفيين الروس بتهمة التجسس لصالح المخابرات الروسية، والتأثير في الرأي العام البلطيقي وعلى رأي أعضاء الاتحاد الأوربي، من خلال تقويض صورة دول البلطيق كشركاء موثوقين فيما تميل روسيا إلى الرد على التدابير المضادة بطريقة مسيسة إلى حد كبير، وتستخدم بمهارة الحجج المستندة إلى القيم الأوروبية على سبيل المثال، اتهام سلطات البلطيق بأنها تمييزية ومعادية للروس، وتعمل ضد حرية التعبير والمعلومات، من خلال قيامها بإغلاق القنوات الى تبث برامج باللغة الروسية **(Kestutis Paulauskas, 2006, pp. 11-16)** إذ تنظر روسيا الى حماية حقوق وحريات الاقليات ذوي الأصول الروسية في دول البلطيق على أنه هدف حاسم وطويل الأمد للسياسة الروسية في المنطقة، وتمتد هذه السياسة إلى كل من العرقيين الروس والمواطنين الروس المقيمين بشكل دائم في دول البلطيق، ولا تسمح بانتهاك حقوقهم وحرياتهم في دول فضاء مابعد الاتحاد السوفيتي، ولذلك فإن جهاز الدعاية والتضليل الاعلامي الروسي على الانترنت نشط للغاية في دول البلطيق، سواء كان ذلك عبر المواقع الإخبارية

التقليدية أو عبر قنوات وسائل الإعلام البديلة، والذي تصفه دول البلطيق بالتأثير الخبيث **(Mezhevich, 2015, pp. 10-16)** كذلك استخدمت الحكومة الروسية عامل البلطيق في سياستها الداخلية للتأثير في الرأي العام الروسي، إذ تواصل وسائل الاعلام الروسية، اعلام الجمهور الروسي بالظروف القاسية للأقليات الروسية في دول البلطيق، وتحاول اثارة مشاعر الرأي العام الروسي لإعادة كتابة التاريخ، ولذلك يحتمل أن تستخدم الأقليات الروسية في المستقبل كذريعة لانتهاك سيادة دول البلطيق، وهذا يعتمد على مصالح روسيا الاستراتيجية المستقبلية وتطوراتها. فعندما يتعلق الأمر بالآثار العسكرية الفعلية، فإن الاستخدام المحتمل للروس العرقيين الذين يتم حشدهم بواسطة القوة الناعمة لأغراض تكتيكية وعملياتية غير مستبعد من روسيا لتحقيق أهدافها في **دول البلطيق (Kestutis Paulauskas, 2006, pp. 11-16)**

من ذلك يتضح أن استراتيجية روسيا السياسية في دول البلطيق أخذت نمطين مختلفين من التخطيط والتنفيذ الأول، تجلى في أجندات روسيا في دول البلطيق قبل عام 2004 أي قبل التحولات الجذيرية التي أحدثها بوتين في السياسة الخارجية الروسية، والعقيدة العسكرية، منذ وصوله الى السلطة عام 2000، إذ ارتبطت أجندات روسيا خلال تلك الفترة بسياسة الرئيس بوريس يلتسن وهي امتداد لسياسة الانفتاح على أوربا التي انتهجها الرئيس مخائيل جورباتشوف قبله، والثانية بعد عام 2004، والتي ارتبطت بسياسة الرئيس بوتين الذي ينظر الى دول البلطيق على أنها جزء من الاتحاد السوفيتي السابق ومجال النفوذ الروسي الحالي الذي يجب المحافظة عليه بشتى الطرق.

ثانياً ـ الأبعاد الاقتصادية :

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، استخدمت روسيا احتكارها للطاقة للتأثير على السياسات في دول البلطيق، وبالفعل في مطلع التسعينيات استغلت روسيا الاعتماد على الطاقة وضعف دول البلطيق لممارسة الضغط عليها من خلال التهديدات وقطع الامدادات، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين تم اعتماد نهج روسي جديد أكثراً تطوراً يتمثل بـ "مصلحة الأمن القومي لروسيا" الذي حدده بوتين وجزء كبير من هياكل القوة الروسية، لإعادة سيطرت روسيا على الأصول الاستراتيجية في الدول المجاورة، إذ تشتري شركات الطاقة الروسية قطاعات استراتيجية من الاقتصادات المحلية بهدف فرض السيطرة الكاملة، أو الجزئية على الأقل، على قطاعي النفط والغاز في جميع دول العبور **(Janina Sleivyte, 2008, p. 36)** إذ تهدف روسيا من خلال الحصول على قطاعات رئيسة في صناعات النفط والغاز في دول البلطيق، بما في ذلك المصافي والبنية التحتية للنقل وشبكات البيع بالجملة والتجزئة، الى اكتساب نفوذ سياسي وجيواقتصادي في هذه الدول، وبالفعل هي تزود أكثر من (75%) من النفط والغاز لأعضاء الاتحاد الأوربي الجدد مقارنةً بـ (20%) من امدادات أوربا الغربية، إذ تبلغ واردات الغاز لدول البلطيق من روسيا (100%) في حين تبلغ

وارداتها من النفط الروسي قرابة (90%)، ولذلك فإن روسيا تحكم قبضتها وتسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاع الطاقة في دول البلطيق **(Kestutis Paulauskas, 2006, p. 17)** وبالتالي إذا كانت لدول البلطيق مساحة للمناورة في قطاع النفط عن طريق شراء نفط خام أغلى ثمناً من موردين آخرين، فإن ذلك غير ممكناً في قطاع الغاز؛ نظراً للاعتماد الكلي على الامدادات الروسية، وان البحث عن بديل لشراء الغاز سيكون بأسعار باهظة تؤدي الى اجهاد الموارد المالية العامة في دول البلطيق بشكل سريع جداً، ودخول هذه الدول في أزمات اقتصادية ومالية كبيرة **(Alari Paulus & Karsten Staehr, 2022, p. 17)** لاسيما وان شركة غازبروم الروسية تمتلك بالفعل موطئ قدم قوي في جميع شبكات توزيع الغاز الوطنية الثلاث في دول البلطيق، فضلاً عن ذلك لا توجد بنية تحتية مهمة لنقل الغاز في دول البلطيق، مما يقلل من فرص حكوماتها في اعادة التوازن باعتمادها على امدادات الغاز الروسي، ولذلك، فإن استمرار الاعتماد على الطاقة الروسية هي أقوى أداة تمتلكها روسيا للتأثير على سياسات هذه الدول الثلاثة، إذ تعمل روسيا على زيادة هذا الاعتماد بطريقتين: أولاً، تطوير التعاون مع بعض دول أوربا الغربية من خلال تشكيل استراتيجية البنية التحتية للنقل البديلة مثل: (خط أنابيب غاز شمال أوربا تحت بحر البلطيق)، والتي تهدف الى استبعاد دول البلطيق من طرق العبور المطورة حديثاً، وبالتالي تقليل فرصهم في الحفاظ على ميزة دول الجسر الجيوسياسي. ثانياً، تزيد روسيا من سيطرتها على ممرات نقل موارد الطاقة في منطقة أوربا الوسطى والشرقية ككل **(Janina Sleivyte, 2008, p. 36)** ففي الحقبة السوفيتية اعتمدت روسيا على دول البلطيق كمناطق عبور لتصدير النفط والغاز الروسي الى دول أوربا الوسطى والغربية، ولكن عندما تحولت دول البلطيق نحو الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي، أجرت روسيا تغيرات استراتيجية كبيرة في سياسة الطاقة تجاه دول البلطيق، إذ بدأت شركة خطوط الأنابيب ترانسنفنت المملوكة للدولة في البحث عن طرق تصدير جديدة متجنبة موانئ البلطيق، وايقاف تفعيل مد خطوط الانابيب المؤدية من روسيا الى فنتسبيلز(لاتفيا)لأسباب تجارية كما تزعم روسيا، ولكن في الواقع توقفت لأسباب سياسية **(Roland Götz, 2005, p. 6)** ولذلك فقدت دول البلطيق النفوذ الوحيد الذي كانت تملكه في مواجهة روسيا في قطاع الطاقة، وهو عبور النفط، لاسيما بعد قيام روسيا بمد خط أنابيب غاز تحت بحر البلطيق، فلم تعد روسيا تعتمد بشكل كبير على محطات تصدير النفط في موانئ البلطيق ودفع رسوم كبيرة لنقل النفط الى الغرب تقدر بـ (16%) من صافي صادرات النفط الخام الروسي، كون هذه الدول هي دول عبور مهمة ونظام

التصدير الروسي أعطاها مرونة في علاقاتها مع روسيا، ولتقليل هذا الاعتماد تبنت روسيا استراتيجية جديدة ذات شقين: بناء محطات جديدة على سبيل المثال في (بريمورسك)، وانشاء خطوط أنابيب تتجاوز هذه الدول لغرض استعادة السيطرة على البنية التحتية الحالية، كما قامت روسيا بافتتاح موانئ جديدة لتصدير النفط، مما أدى الى زيادة تقويض القدرات التنافسية لموانئ البلطيق، فضلاً عن ذلك، فإن توسيع طرق التصدير المستقلة من منطقة بحر قزوين أصبحت رهينة سيطرة روسيا على خطوط الأنابيب المتجهة الى أوربا **(Janina Sleivyte, 2008, p. 36)** ونجحت روسيا أيضاً الى حدٍ كبير في ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان لعدم تطوير علاقات طاقة مستقلة مع الغرب، إذ لدى روسيا ودول آسيا الوسطى مصالح مشتركة على الرغم من التناقضات العميقة، فجميع هذه الدول تعتمد على صادرات الطاقة للحصول على عملتها الصعبة، ولذلك لم تسمح روسيا بتصدير منتجات النفط والغاز من هذه الدول الى الدول الأوربية والغربية إلا بالاتفاق والتعاون المشترك بينهما **(Cheterian, 2005, p. 7)** وعليه لا يمكن لدول البلطيق تخفيف تأثير التهديدات الجيواقتصادية الروسية المتعلقة بالاعتماد على الطاقة الروسية على أمنها القومي حتى من خلال الضمانات الأمنية المتوفرة لها الآن؛ لأن العامل الأساس في الحد من تأثير مورد الطاقة هو قدرة الدولة المتلقي على تنويع مصادر وارداتها، ولذلك تحاول دول البلطيق ايجاد بديل قابل للتطبيق لاستيراد النفط من مصادر أخرى، وبالفعل تم استغلال (ميناء بوتينجي) البولندي بشكل فعال منذ عام 2006 عندما توقف مجمع مصفاة النفط (أي بي مازيكو نافتا) عن استقبال أي نفط خام روسي بسبب اغلاق خط أنابيب (الصداقة) عبر بيلاروسيا لأسباب تقنية كما ادعت روسيا **(Janina Sleivyte, 2008, p. 37)** ولكن في عام 2008، ازداد استهلاك الأسر في دول البلطيق من الغاز المنزلي بشكل كبير جداً، إذ بلغ الاستهلاك السنوي من الغاز لعام 2008 مليار متر مكعب لإستونيا، و1.7 مليار متر مكعب للاتفيا، و3.7 مليار متر مكعب لليتوانيا. فقد اضطرت هذه الدول الثلاثة الى استيراد هذه الكميات الكبيرة من الغاز من مصدر واحد وهو روسيا على الرغم من وجود علاقات سياسية صعبة معها في ذلك الوقت **(Pierre Noël, 2012, pp. 1-4)** وفي نهاية عام 2009، عادت دول البلطيق للاعتماد على الغاز الروسي بقوة؛ لأنها وجدت أن الاستقلال الاقتصادي الكامل عن روسيا أمر يصعب تحقيقه بسبب القرب الجغرافي والامكانات الاقتصادية الكبيرة لروسيا، فلا يوجد طريق بديل لدول البلطيق للحصول على امدادات الغاز من دول أخرى غير روسيا، باستثناء بناء خط أنابيب غاز من النرويج، في الوقت نفسه أعلن المسؤولون الليتوانيون مؤخراً عن اهتمامهم بالمساعدة في بناء محطة للغاز الطبيعي السائل في بولندا كوسيلة لتنويع إمدادات الغاز في الدولة، لكن هذه التحركات التي قامت بها ليتوانيا لم تحد بشكل كبير من مشكلة أمن الطاقة في منطقة البلطيق **(Janina Sleivyte, 2008, p. 37)** ومع هذا استمرت هذه الدول باتخاذ موقفاً يسمح لها بإنهاء اعتمادها على الطاقة الروسية من خلال سلسلة من الخطوات التي تعمق

تكاملها مع شبكات الغاز الطبيعي والكهرباء الأوروبية وتسمح لها بتنويع مصادر إمداداتها وطرق استيرادها. وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، أعلنت ليتوانيا في أبريل/نيسان 2022 أنها ألغت جميع وارداتها من الغاز الروسي، كما أعلنت لاتفيا وإستونيا عن خطط للتوقف عن استخدام الغاز الروسي بحلول نهاية عام 2022 **(Mix, September 29, 2022, p. 15)** وتم افتتاح خط انابيب البلطيق النرويج لغرض نقل الغاز من النرويج عبر الدنمارك ثم الى بولندا ودول البلطيق، وكان الغرض من هذا المشروع هو تنويع امدادات الغاز في وسط وشرق أوربا ودول البلطيق، وخصصت له (287) مليون يورو من تمويل الاتحاد الأوربي، وبذلك تمكنت دول البلطيق من الحصول على امدادات الغاز من دول أخر لكن بأسعار مرتفعة جداً **(Directorate General for Energy, 2022)** لكن هذا لم يؤثر على روسيا كثيراً، إذ لا تزال روسيا الى الآن لا تواجه مشكلة كبيرة في تصدير النفط والغاز الى دول أخرى عبر بحر البلطيق الذي يعد بوابة رئيسية للتجارة البحرية الروسية، ولم تعد تعتمد على موانئ دول البلطيق لتصدير منتجاتها من الطاقة الى دول العالم المختلفة، لاسيما بعد اعادة هيكلة بعض موانئها القديمة، وانشاء موانئ جديدة بدلاً من موانئ دول البلطيق التي كانت تعتمد عليها سابقاً، وفي اكتوبر/2023، تم شحن أكثر من نصف اجمالي صادرات روسيا من النفط من موانئ بحر البلطيق الروسية الى دول العالم المختلفة **(Henrik Praks, 2024, p. 8)**

من ذلك يتضح أن دول البلطيق تشكل أهمية جيواقتصادية كبيرة في الاستراتيجية الروسية؛ لأنها سوق اقتصادية كبيرة لتصريف منتجات الطاقة الروسية لهذه الدول من جانب والى دول أوربا الوسطى والغرب من جانب أخر، ولذلك فإن روسيا غير مستعدة تماماً لفقدان السيطرة الجيوسياسية والجيواقتصادية على هذه الدول.

ثالثاً ـ الأبعاد العسكرية :

هناك أهمية جغرافية وعسكرية لدول البلطيق، والجزر الرئيسة في بحر البلطيق، إذ كانت الأخيرة حاسمة بالنسبة للقوة البحرية والهيمنة على منطقة بحر البلطيق بأكملها على مر التأريخ، واليوم في سباق المواجهة الروسية المتزايدة مع دول البلطيق والاتحاد الأوربي والناتو، إزدادت أهمية دول البلطيق وجزر بحر البلطيق بالنسبة لروسيا، والتي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي السابق من خلال حلف وارسو، إذ تستفيد روسيا اليوم من تواجدها العسكري الضخم في جيب كالينينغراد لإبراز القوة العسكرية الروسية في بحر البلطيق

والدول المجاورة، وبعد انضمام دول البلطيق الى حلف الناتو. أضعف ذلك كثيراً سطوة روسيا الجغرافية والعسكرية في بحر البلطيق، وزاد من قوة الناتو وتمكنه من اجراء مجموعة واسعة من العمليات في البحر **(Zdzislaw Sliwa, 2022, p. 3)** من منظور الجغرافيا العسكرية، تركز الاستراتيجية الروسية على كيفية الاستفادة من ميزة فارق التوقيت والمسافة في مواجهة دول البلطيق، وحلف الناتو في المنطقة. فمن ناحية، يظهر هذا واضحاً من خلال الموقع المكشوف لدول البلطيق، وحجم قواتها الدفاعية، وموقف قوات حلف الناتو في وقت السلم؛ ومن ناحية أخرى، وضع وحجم واستعداد القوات العسكرية الروسية في مجال استخدام أسلحة الدمار الشامل، إذ تستفيد روسيا من التفوق العسكري المطلق في وقت السلم، من حيث الدبابات والطائرات المقاتلة والمدفعية الصاروخية والصواريخ الباليستية قصيرة المدى (إسكندر). كما قدر المخططون العسكريون في الناتو أن القيادة العسكرية الروسية قادرة على نشر ما بين (50.000 إلى 60.000) ألف جندي روسي بسرعة في غضون أيام قليلة، وستكون قادرة على حشد قوات كبيرة في أي مكان على الحدود الغربية لروسيا، وقادرة على التوغل العسكري في واحدة أو كل دول البلطيق في وقت قصير **(Rácz, 2021, p. 9)** إن تحديد الوضع العسكري العام الحالي لروسيا وخياراتها المستقبلية في منطقة البلطيق توضحه استراتيجيتها العسكرية الجديدة، والتي تعتمد على مصالحها الأمنية والجيوسياسية، وتشمل عمليات النشر الحالية استمرارية فعالية قواتها المسلحة. وينصب التركيز على التعبئة السريعة، والتنقل المرن، كما تشير الدراسات الحديثة الى أن القيادة العسكرية الروسية بذلت كثير من الجهد لتطوير مفهوم "العمل العسكري الوقائي" في السنوات الأخيرة، بهدف تعويض النقص في القدرات التقليدية مقارنة بحلف شمال الأطلسي، لذلك كان الهدف من التطوير هو جعل روسيا قادرة على استغلال الضعف العسكري في الناتو في حال حدوث صراع مع الناتو، وهذا يسمح لروسيا بتهديد دول البلطيق من اتجاهين يمكن من خلالهما تأخير أو اعاقة التعزيز السريع لحلف الناتو في الصراع المحتمل، وكما موضح في خريطة (2) **(Rácz, 2021, pp. 9,10)**

خريطة (2) الوضع العسكري لروسيا وخياراتها الاستراتيجية في منطقة البلطيق

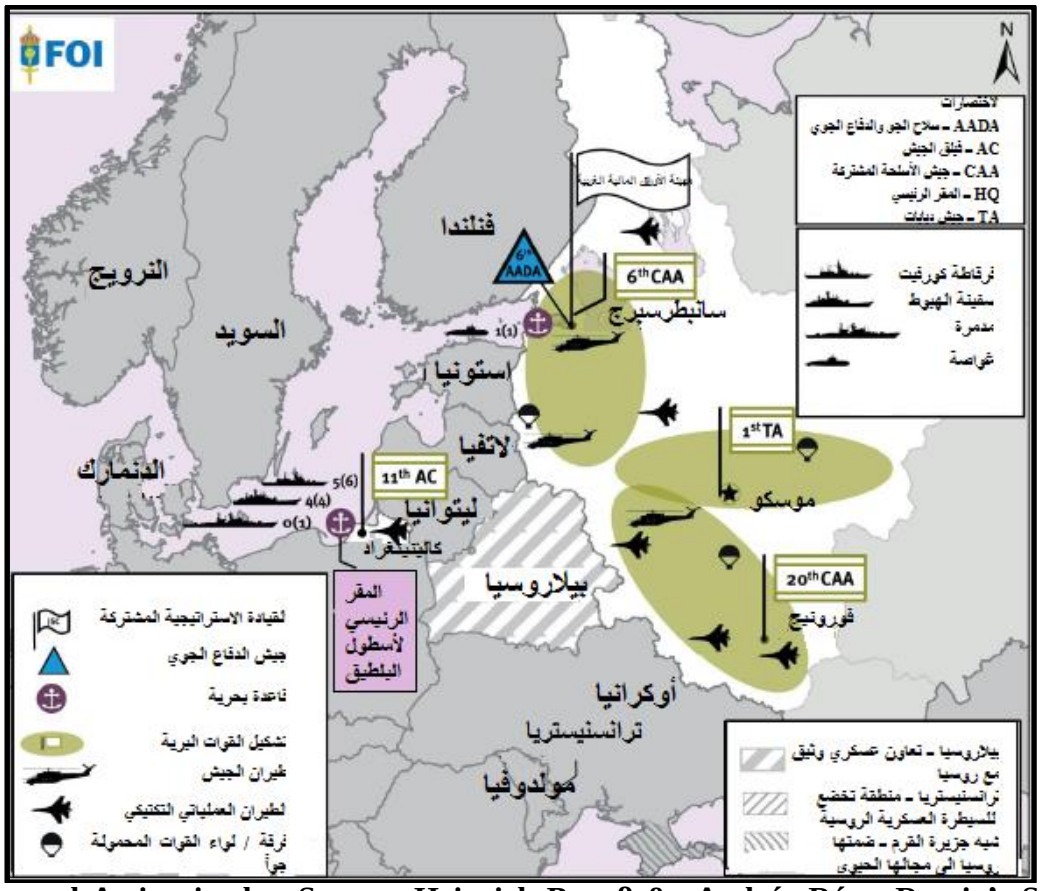

Interests and Actionsin the Source: Heinrich Brauß & András Rácz, Russia's Strategic Baltic Region, German Council on Foreign Relations, DGAP REPORT,No. 1 January 2021, P10.

كما تركز الاستراتيجية الروسية على أهمية السيطرة على خطوط الاتصال البحرية (SLOC) ، إذ يمر جزء كبير من تجارتها ونصف غذائها المستورد عبر بحر البلطيق، ولذلك فإن اعتراض المصالح الروسية ليس خياراً وارداً في وقت السلم، ولكنه خيار متاح للناتو في أوقات الصراع، لذا فإن أقصى ما يمكن أن تأمنه روسيا هو الحد من فعالية حلف الناتو البحرية من خلال الهجمات الصاروخية من قاعدة كالينينغراد، ولذلك فإن سيطرة روسيا على الجزر في وسط بحر البلطيق من شأنها أن تجعل المهمة أكثر صعوبة بالنسبة لحلف شمال الأطلسي **(Zdzislaw Sliwa, 2022, p. 4)** ولمنع التوسع الغربي نحو حدودها أظهرت روسيا اليوم وأكثر من أي وقت مضى استعدادها الكامل لاستخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة، إذ شملت استراتيجية روسيا الجديدة دول البلطيق كدول معادية لروسيا وموالية للغرب، وأنها لا تتردد في استخدام القوة العسكرية لمنع المزيد من التوسع الغربي نحو حدودها، وقد أظهرت ذلك للعلن عندما غزت جورجيا في عام

2008 وضمت شبه جزيرة القرم وبدأت صراعًا انفصاليًا في شرق أوكرانيا في عام 2014. ومن ثم غزو أوكرانيا في عام 2022، وقد تكون دول البلطيق في مرمى روسيا بعد ذلك. لاسيما وان الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي حالياً ليس في وضع يسمح لهما بالدفاع عن دول البلطيق **(BURNS, pp. 1,2)** فقد عادت دول البلطيق وجزر بحر البلطيق الآن إلى الأضواء من جديد وأصبحت جزء حيوي من التفكير الاستراتيجي الروسي واهداف روسيا المستقبلية؛ نظراً لأهمية هذه المنطقة في العمليات العسكرية **(Zdzislaw Sliwa, 2022, p. 4)** هناك مخاوف لدى دول البلطيق من أن روسيا قد تتخذ إجراءات مماثلة لما حدث لأوكرانيا ضد دول البلطيق، لا سيما وإن بوتين يضع عينيه على استعادة دول البلطيق، فعلى الرغم من أن عضوية هذه الدول في حلف الناتو ربما وفرت لها بعض الحماية حتى الآن، لكنها قد تصبح التالية بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم **(BURNS, p. 1)** خاصة وإن فكرة أولوية الفضاء مابعد الاتحاد السوفيتي لروسيا ودول الاتحاد السوفيتي قد وجدت لها تجسيداً عسكرياً وسياسياً في الكتاب الأبيض للدفاع الروسي، والذي دون فيه معايير التدخل مع الجيران، ومخاطر عدم الاستقرار في الدولة وانعكاساتها على الوضع في روسيا، والاراضي الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية، وهذه المرة الأولى في تاريخ مابعد الاتحاد السوفيتي، تظهر وثيقة رسمية تسمح باستخدام القوة العسكرية ضد الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق وفقاً لوثائق روسيا الاستراتيجية، فقد أصبح تصور تهديدات الأمن القومي الروسي واسع النطاق لدرجة إذا حضرت الارادة السياسية يمكن ايجاد مبررات رسمية لاستخدام القوة العسكرية الروسية في دول البلطيق مستقبلاً في حال شعرت روسيا أن أمنها القومي في دائرة الخطر **(Janina Sleivyte, 2008, pp. 29,30)**

<u>الاستنتاجات:</u>

1- تحظى دول البلطيق بأهمية جيوسياسية كبيرة في الاستراتيجية الروسية؛ نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي المطل على بحر البلطيق، والذي شغل اهتمام أصحاب النظريات الاستراتيجية، وجعلها تحتل حيزاً كبيراً في السياسة العالمية والاقليمية، ومحط أنظار الدول الكبرى المتنافسة على الهيمنة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

2- يفترض النهج السياسي الروسي مسبقاً بضرورة الحفاض على مجالات النفوذ الروسي في دول البلطيق كوسيلة لتعاظم القوة الجيوسياسية والجيوستراتيجية الروسية، مما يفتح الباب أمام اختراق روسيا للعمليات الاقتصادية والسياسية للدول المجاورة.

3ـ في اطار القوة الناعمة استخدمت روسيا الاقليات العرقية الروسية لتحقيق أجنداتها السياسية في دول البلطيق، ويحتمل أن تستخدمها في المستقبل كذريعة للتدخل العسكري، وهذا يعتمد على مصالح روسيا الاستراتيجية المستقبلية وتطوراتها.

4ـ تشتمل أجندة روسيا الجديدة في دول البلطيق على هدفين رئيسين: أولاً، زيادة الاعتماد الجغرافي الاقتصادي. ثانيا، تحويل حكومات البلطيق الى وكلاء نفوذ لروسيا في المؤسسات الأوربية الأطلسية؛ لأنها تعتقد بأن هذا النوع من الهيمنة سيؤدي الى تحويل دول البلطيق الى منطقة جيوسياسية عازلة ضد الولايات المتحدة والدول الأطلسية الأخرى في أوربا الغربية.

5ـ تشتمل أجندة روسيا الجغرافية والعسكرية في دول البلطيق على تكثيف تواجدها العسكري الضخم في بحر البلطيق وجيب كالينينغراد والجزر البحرية القريبة من دول البلطيق، وكيفية الاستفادة من ذلك لإبراز القوة العسكرية الروسية في بحر البلطيق والدول المجاورة، من خلال تقييم مناطق النفوذ الجغرافية خارج حدود الدولة وأهميتها الاستراتيجية وامكانية تحولها الى مصدر تهديد لأمن روسيا واستقرارها، فضلاً عن اضعاف قوة الناتو وايقاف توسعه في المنطقة .

6ـ تواجه روسيا جملة من التحديات الجيوسياسية لتنفيذ استراتيجيتها في دول البلطيق وبحر البلطيق، أبرزها محاول الولايات المتحدة والناتو منع روسيا من تحقيق أهدافها، وعدم السماح لها باستخدام منطقة البحر الأسود وبحر البلطيق من أجل ابراز قوتها البحرية المتجددة؛ لأن الوصول الى البحار الدافئة هو هدف عالمي بعيد المدى لروسيا.

7ـ لا تزال روسيا الى الآن تحكم قبضتها وتسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاع الطاقة في دول البلطيق، على الرغم من محاولات دول البلطيق إيجاد طرق بديلة للحصول على امدادات النفط والغاز، لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الصمود أمام الضغوط الروسية المختلفة، على الأرجح انها لم تصمد طويلا، لاسيما في ظل الصعوبات الكبيرة في وصول امدادات الطاقة واسعارها المرتفعة التي ادت الى تدهور الاوضاع بشكل كبير في الداخل البلطيقي.

المقترحات:

1ـ إذا ارادت دول البلطيق التحرر من قبضة روسيا الحديدية عليها ايجاد وسائل جديدة فاعلة للتأثير في أجندات السياسة الخارجية الروسية، فهناك العديد من الاتجاهات التي توفر فرصاً جيدة لحفاظ دول البلطيق

على علاقات تعاونية جيدة مع روسيا تبعدها عن مرمى نيران الصراع السياسي الروسي الغربي، وتضمن لها عدم الاجتياح العسكري الروسي لأراضيها كما حدث مع أوكرانيا.

2ـ يجب على دول البلطيق أن لا تسمح لحلف شمال الأطلسي بنشر أسلحة استراتيجية هجومية ودفاعية على حدودها مع روسيا أو بالقرب من روسيا لمنع حدوث استفزاز وتهديد أمني لروسيا ستكون تداعياته خطيرة على دول البلطيق والاحتفاظ بوضع حيادي مستقر في علاقاتها مع روسيا.

3ـ يجب على صناع القرار في روسيا أن يدركوا أن الدخول في صراع وحرب مع دول البلطيق لا يصب في تحقيق مصالح روسيا بقدر ما يصب في تحقيق أهداف واستراتيجيات الناتو والغرب في المنطقة، لذلك يجب على روسيا أن تقدم ضمانات حقيقية لدول البلطيق على رأسها احترام سيادة الدول الثلاثة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأنها لم تكن يوماً مصدر تهديد لأمن واستقرار دول البلطيق طالما لم تسمح الأخيرة للناتو باستخدام أراضيها لتهديد روسيا أو العدوان عليها .

4ـ لضمان حقوق الطرفين يجب أن يصار الى معاهدة دولية جديدة مسبوقة باتفاقات وتفاهمات حول جميع القضايا الخلافية على رأسها مشكلات الحدود واللغة والعرق، هذا الأمر من شأنه أن يساعد في تحسين العلاقات بين الطرفين وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

REFERENCES:

Adria, n.-P. (2021). Seventh Baltic Sea Pollution load compilation (PLC-7). Helsinki, Finland: Helsinki Commission – HELCOM,Baltic Marine Environment Protection Commission.

Alari Paulus & Karsten Staehr. (2022, Novembe 6). The Energy Crisis in the Baltic States: Causes, Challenges, and Policies,. (Volume 23,). CESifo Network: Promoting Economic Research.

BURNS, P1,2. (n.d.). (https://n9.cl/1kc8f, Ed.) Retrieved 2024.

Cheterian, V. (2005, March 1). Open Edition Journals. Sea or lake : A major issue for Russia,(Electronic reference). AFEMOTI. Retrieved from Open Edition Journals.

Dalaklis Dimitrios. (2015, Septembe 22r). The Geopolitical Dimensions of the Ukrainian Crisis. https://www.researchgate.net/publication/282007294.

Directorate General for Energy. (2022, September 27). Launch of the Baltic Pipe,. Retrieved June 30, 2024, from An official website of the European Union, https://commission.europa.eu/news/launch-baltic-pipe-2022-09-27_en

Elena Temelkovska-Anevska. (2017, May Vol.13, No.13). The Relationship Between NATO and Russia Through the Prism of Mutual Cooperation and Confrontation. European Scientific Journal.

Encyclopædia Britannica, I. (2024, May 27). Baltic states. https://www.britannica.com/place/Baltic-states

Friedrich-Ebert-Stiftung. (2007). Russia, the EU and the Baltic States The Future of Partnership and Cooperation: Interests, Concepts, Implementation. Moscow/ Vilnius,: Vilnius, Friedrich-Ebert-Stiftung.

Group.SEB (2022, November). Challenging times ahead, Nordic Outlook reportseconomic developments, p1. https://linksshortcut.com/ZaQpM

Henrik Praks. (2024). Russia's hybrid threat tactics against the Baltic Sea region: From disinformation to sabotage,. Hybrid CoE. Hybrid CoE Working Paper 32.

Janina Slevyte.(2008). Russia European Agenda and The Baltic States, the Defence Academy of the United Kingdom, Cranfield University, Watchfield.

Kestutis Paulauskas,(2006). The Baltics: form nation states to member states, European Union Institute for Security Studies, Paris.

Kondratenko, O. (2016). Ukraine as a Geopolitical Priority of the Russian Federation. Journal of History and Politics, 16\(23).

Leon Hartwell, e. a. (December 2022). Winter is Coming: The Baltics and the Russia Ukraine War: Implications and Policy Recommendations,. London: LSE IDEAS the LSE's foreign policy think tank.

Mantas Makulavičius and Henrikas Sivilevičius. (2021). Baltic Countries Mineral Resources And Aggregates Used In Transport Infrastructure Extraction Analysis,. In M. S. Engineering (Ed.), 30th International Baltic Road Conference (IBRC 2021),. 398 (1 Vol), pp. 1-391. IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering.

Mezhevich, N. M. (2015). Russia and the Baltic States: Some Results and a Few Perspectives. (I. RELATIONS, Ed.) a research-based infrastructure institution for the socia(GESIS).

Mix, D. E. (September 29, 2022). Estonia, Latvia, and Lithuania: Background and U.S.-Baltic Relations. Congressional Research Service.

Pierre Noël, S. F. (2012). The Cost of Improving Gas Supply Security in the Baltic. UK: University of Cambridge, Economic & Social.

Rácz, Heinrich Brauß & Dr. András.(2021). Russia's Strategic Interests and Actions in the Baltic Region, (DGAP).Deutsche Gesellschaftfur, Berlin.

Roland Götz. (2005, October 6). Russia and the Energy 3upp1y of Europe: The Russian Energy 3trategy to 2020,. Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs(SWP). Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs(SWP).

Zdzislaw Sliwa.(2022). The Baltic Sea islands and their impact on the regional security. Centrum Balticum, BSR Policy Briefing series.